

نموذج معلومات العميل عقد التورق

لقد تم إنشاء هذا النموذج من أجل تقديم معلومات العملاء حول عقد التورق (الشراء الآجل والبيع المقدم) عند البنوك الإسلامية في نطاق بيان¹ هيئة الرقابة والإشراف البنكي (BDDK).

1) نوع العقد: عقد التورق (بيع السلع ببيان ربح)

2) الميزات الأساسية لعقد التورق:

التورق هو البيع النقدي للسلعة المشتراة بالقرض لطرف ثالث غير البائع الأول من أجل الحصول على النقد مباشرة. بعبارة أخرى، هو عبارة عن عملية شراء منتج من البائع على أقساط وبيعه إلى شخص آخر مقدماً بغرض تلبية الاحتياجات النقدية. وفي عقد التورق؛ يجب أن يكون لدى الأطراف إعلان النوايا (الإيجاب والقبول)، وأن تكون السلعة الخاضعة للعقد محددة، وألا تكون من الذهب أو الفضة أو العملات غير المناسبة للمبيعات الآجلة، وأن يستلهم العميل بشروط حقيقية أو قانونية، وألا يعيد إلى المالك الأصلي من خلال معاملات المواضعة (البيع بالتواطؤ).

يمكن أن تكون البضائع الخاضعة لعقد التورق هي سلعة أو سيارة أو أسهم شركة شرعية أو منتج دولي أو محلي أو معدن غير الذهب والفضة، وبما أن تداول العقود الآجلة غير مسموح به فلا يمكن أن يخضع الذهب والفضة والمال للتورق.

3) مطابقة المنتج أو الخدمة مع المبادئ والمعايير المصرفية بدون الفوائد:

يتم استخدام منتج التورق إلا في المجال التي يحددها المجلس الاستشاري لجمعية البنوك التشاركية التركية.

4) مركز العميل في إطار عقد التورق:

في عقد التورق؛ يُعتبر العميل "مشتري السلعة" من حيث علاقته بالبنك، و"بائع السلعة" من حيث علاقته بطرف ثالث. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر "موكلاً" من حيث تعيينه البنك التشاركي وكيلاً رسمياً لبيع السلعة للطرف الثالث.

5) كيفية العملية والتشغيل في عقد التورق:

يبيع البنك التشاركي السلعة التي اشتراها نقدًا من الأسواق المنظمة لعملائه على أساس آجل وعن طريق إضافة ربح معين على سعر الشراء. ومن ناحية أخرى، يبيع العميل هذه السلعة التي اشتراها على أقساط إلى زبائن آخرين في أسواق منظمة بسعر نقدي من خلال تعيين بنك المشاركة كوكيل رسمي.

يتم توفير المستندات (مثل العقود وما إلى ذلك) المتعلقة بشراء وبيع السلع من قبل البنك التشاركي.

6) الالتزامات المفروضة والحقوق الممنوحة للأطراف بموجب هذه الاتفاقية:

بعد أن تم إجراء المعاملات الرسمية وفقاً للإجراءات الشرعية، يعتبر البنك التشاركي مسؤولاً عن بيع وشراء السلعة في الأسواق المنظمة وبيعها للعميل على أساس مؤجل. على صعيد آخر، تتمثل مسؤولية العميل في الوفاء بمدفوعات التمويل في إطار خطة الدفع التي تم إنشاؤها خصيصاً لعقد التورق.

7) مطالبة البنك في حالة التأخر في السداد:

في حالة عدم سداد الديون في المواعيد المحددة، يجوز إدراج بند خاص في اتفاقية التورق (الشراء الآجل والبيع المقدم) الذي ينص على أن البنك التشاركي له الحق في مطالبة بمبلغ معين كغرامة تأخير. ومع ذلك، لا يمكن للبنك التشاركي الاستفادة من جزء من هذا المبلغ والذي حصل عليه كعقوبة تأخير من العميل فوق معدل التضخم والتكاليف التي تكبدها

¹ هو بيان حول الإجراءات والمبادئ المتعلقة بإعلام العملاء والجمهور العام في نطاق المبادئ والمعايير المصرفية بدون فوائد المنشور في الجريدة الرسمية رقم 31675 بتاريخ 30 نوفمبر 2021 من قبل هيئة الرقابة والإشراف البنكي (BDDK).

لتحصيل مستحقاته. ويتم تصنيف هذه المبالغ المحصلة وفقاً للمخطط الموحد لحسابات البنوك المشاركة وتقييمها وتماشياً مع مبادئ ومعايير الخدمات المصرفية بدون الفوائد.